تنمية الرافدين ٨٠ (٢٧) ٢٠٠٥
ص ص [٨١-٩٠]

العولمة في الفكر الاقتصادي

خير الدين صبري احمد
مدير عام البنك المركزي العراقي
فرع الموصل

المستخلص

اوضحت الدراسة بان نظرية العولمة وازالة الحواجز والقيود بين الدول قد اثارت جدلا كبيرا في الاوساط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي هدفت الى بروز النظام الليبرالي قوة دولية كبرى تحكم وتتحكم في مجالات العالم المختلفة مستخدمة في ذلك سياسات متعددة في التعبير عن حقيقتها الهادفة إلى فرض هيمنتها على معظم اقتصادات البلدان النامية واخضاعها لقوى السوق العالمية وتحجيم دور الدولة فيها، ثم تنظيم انشطتها الاقتصادية على وفق آليات السوق بعد خصخصة المشاريع العامة في هذه البلدان، واضفاء صفة الطابع التجاري على نشاطها الاقتصادي وتعويم عملاتها بما يسهل التلاعب في اسعار منتجاتها، كل ذلك انعكست اثاره الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوب فيها على البلدان المعولمة وذلك يتطلب تعميق فهم نظرية العولمة وبالصيغة التي تمكن المجتمعات النامية من التصدي لاثارها.

مقدمة

انتشر مفهوم العولمة في عقد التسعينات من القرن العشرين، وقد مثلت هذه المدة حالاً جديدة وبداية لمرحلة تاريخية جاءت بعد انهيار منظومة العمل الاشتراكية التي استهدفت انهاء المفاهيم القديمة وظهور مفاهيم جديدة، اهمها التوجه نحو نظام السوق كآلية لتوحيد العالم نحو نظام دولي جديد، وقد اثار هذا الاتجاه جدلا فكريا واسعا ومهد وسائل العبور إلى القرن الحادي والعشرين، واستخدم لوصف الاوضاع التي سادت في الاقتصاد العالمي المتمثلة بالنمو السريع في التجارة الدولية وتدفقات روؤس الاموال والاستثمارات الاجنبية المباشرة وتكامل عمليات الانتاج على الصعيد العالمي والتنظيم المؤسسي بين البلدان المتقدمة فيما يتعلق بسياسات التجارة والضرائب والاستثمار وسائر الانظمة التي مهدت لسلسلة من العمليات التي تمثلت في تنامي اتجاهات التحرير والتكييف والتغير الهيكلي، وتبني سياسات تنطوي على تحجيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية وازالة الحواجز التي تفرض على التجارة والاستثمار، بهدف بناء نظام اقتصادي عالمي اركانه نظام نقدي بادارة صندوق النقد الدولي واستثماري بادارة البنك الدولي وتجاري بادارة الجات، ومن ثم منظمة التجارة العالمية ما بعد عام ١٩٩٦.

تاريخ التسلم ٢٠٠٥/٣/١٧ _____ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٥/٧/١٨

مشكلة البحث

تنبع مشكلة البحث من ان العولمة تهدف إلى دمج العالم على الرغم من تباين دوله واممه بصفاتها الاقتصادية ودياناته وثقافاته وحضاراته ومستوى تطورها داخل النظام الخاص في كل دولة، لان مشكلة نظرية العولمة هي انها تقوم على اسس ومفاهيم الرأسمالية الليبرالية بشقيها الاقتصادي والسياسي، وتدعي بانها اصدق الايديولوجيات واقربها تعبيرا عن طروحات الانسان واقدر على تأمين سعادته وتتخذ من نهاية الاتحاد السوفيتي وفشل منظومة العمل الاشتراكية في التطبيق برهانا زائفاً على صحة منطلقاتها.

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في اعطاء تصور واضح من نظرية العولمة من حيث كونها نتيجة حتمية خلفتها سياسات تعنى بوعي وادارات الحكومات الراسمالية التي اعتمدت نمط القوانين التي طبقت السياسات الليبرالية الجديدة والغت الحواجز والقيود امام انتقال السلع وحركات رؤوس الاموال بين الدول وصولاً إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO التي ستتولى مهام سياسات تحرير التجارة الدولية بين البلدان النامية من جهة والنامية المتقدمة من جهة اخرى.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة نظرية العولمة الاقتصادية بدءاً من مفاهيمها في اطار الفكر الاقتصادي وسمات تطورها في ظل النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

فرضية البحث

يعتمد البحث على فرضية مفادها أن لنظرية العولمة آثارا غير مرغوب بها في الاداء الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية.

منهج البحث

اعتمد البحث في منهجه على الاسلوب الوصفي الذي يستند إلى الدراسات النظرية التي درست الموضوع نفسه.

تضمن البحث ثلاثة محاور، تناول الاول دراسة العولمة في الفكر الاقتصادي، ودرس الثاني مفاهيم العولمة، واهتم المحور الثالث في توضيح سمات العولمة واحتوت الدراسة على خلاصة واهم الاستنتاجات والمقترحات.

العولمة في الفكر الاقتصادي

ظهرت الاطر النظرية لظاهرة العولمة مع ظهور الفكر الاقتصادي الذي اتضحت بداياته مع ظهور المدرسة الكلاسيكية التي ركز روادها على تحرير التجارة الدولية و لا تزال هذه النظرية سائدة حتى اليوم، والنظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية ظهرت على اعقاب المدرسة التجارية التي ظهرت في القرن الخامس عشر واستمرت حتى القرن الثامن العشر وفيها ركز التجاريون على سياسة من شأنها تنويع العلاقات التجارية الدولية، ويعد David Humme احد

المفكرين الذين نادوا بحرية التجارة في كتابه مقالات سياسة عام ١٧٥٢ موكدا على ان الرفاه الاقتصادي في بلد ما سيعم البلدان المجاورة بالازدهار نتيجة للتكامل الاقتصادي بينها في اطار تقسيم العمل الدولي وتحرير التجارة من انواع القيود المفروضة عليها كافة.

اما الطبيعيون فقد ركزوا في كتاباتهم على حرية التجارة وازالة القيود والضرائب الكمركية المفروضة عليها واهتموا بالصادرات وعدوها احد اهم مصادر توليد الدخل والتراكم الرأسمالي، لانها تولد ناتجا صافيا، وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر ظهرت اراء المفكر الاقتصادي Adam Smith في تحرير التجارة الدولية والتي عدت الاساس النظري للعولمة الاقتصادية في كتابة ثروة الامم (١٧٧٦) الذي دعا فيه إلى حرية التجارة التي يتحقق منها الكفاءة الاقتصادية من خلال التخصص وتقسيم العمل الدولي مشيرا إلى ان التجارة الدولية تؤدي إلى توسيع الاسواق وتعمل على زيادة التراكم الراسمالي، بدوره الذي يؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي (غزال، ٢٠٠٣، ٨)، وشهدت نظرية Smith تطوراً لاحقاً خلال السنوات اللاحقة تمثلت في افكار الاقتصادي David Ricard بكتابه مبادئ الاقتصاد السياسي عام ١٨١٧ الذي اشار فيه إلى مفهوم الميزة النسبية واثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي مفسراً ان النقص المطلق في الانتاج السلعي لبلد ما قليل الكفاءة يقتضي ان يتخصص هذا البلد في انتاج وتصدير السلع التي تكون لهذا البلد ميزة نسبية في انتاجها ويستوجب على البلد المعني ان يستورد السلع التي يكون قصوره المطلق في انتاجها اكبر، من هنا اساس قيام التجارة الدولية بحسب افكار Ricardo هو اختلاف التكاليف النسبية وهذه النتيجة اصبحت اساسا لنظرية التجارة الدولية (القريشي والشمري، ١٩٩٣، ٤٣).

وفي بدء القرن العشرين شهدت نظرية التجارة الدولية تعديلات قدمها Tauasig تمخضت عن ادخال عامل النقود على نظرية التجارة الدولية كونها وسيلة للتبادل موضحا ان البلدان التي يتوافر فيها اعداد كبيرة من الايدي العاملة والتي تعمل بأجور منخفضة وتستخدم رؤوس اموال كبيرة باسعار فائدة منخفضة تتمكن من انتاج سلع بتكاليف منخفضة وذلك يمكنها من الحصول على ميزة نسبية في التصدير لانخفاض اسعار سلعها المنتجه (سالم، ١٩٧٩، ٢٥). وفي عقد الثلاثينات من القرن العشرين تعرضت نظرية التجارة الدولية إلى تفسيرات عديدة كان في مقدمتها مساهمة Bertil - Ohilin اللذان اكدا على اسباب اختلاف التكاليف النسبية والتي تتمثل في اختلاف نسب تكاليف عوامل الانتاج دوليا يعد عاملاً مهما من عوامل قيام التجارة الدولية، واختلاف اسعار السلع المتاجرة بها يعد العامل الاساس في قيام التبادل الدولي كونه يعكس اذواق المستهلكين من جهة والظروف المؤثرة في الانتاج من جهة اخرى أي انه يعكس جانبي العرض والطلب وادخل البروفيسور Haberler سنة ١٩٣٦ تعديلات نوعية على نظرية الميزة النسبية في التجارة الدولية مستخدما فكرة كلفة الاحلال أو كلفة الفرصة البديلة (القريشي والدليمي، ١٩٩٠، ٣٧-٤٦).

لقد ظلت افكار المدرسة الكلاسيكية ذات تاثيرات فاعلة في اتخاذ قرارات تطور الراسمالية حتى منتصف القرن التاسع عشر، إذ هدفت محاولات هذه المدرسة إلى اكتشاف وتاطير القوانين التي تعود حركة الاقتصادات الراسمالية وكانت تصوراتهم تشير إلى ان العرض يخلق الطلب المقابل والمساوي له عند أي مستوى من مستويات الانتاج وان تحليلاتهم الاستاتيكية صورت لهم ان آليات السوق التي تعمل ذاتيا قادرة على الغاء جميع الانحرافات التي قد تحصل في النشاط الاقتصادي وتؤدي الى تحقيق حالة التوازن العام، فكانت ازمة الكساد الكبير ١٩٢٩-١٩٣٢ التي تعرضت لها البلدان الرأسمالية مثالا واضحا على الخلل الكبير في البناء النظري الكلاسيكي ولاسيما في الجانب المتعلق بحرية التجارة، كان من نتيجتها ان تعرض قطاع التشغيل إلى صدمة كبيرة تمثلت في تعطل ٣٢ مليون فرد عن العمل مما دفع بحكومات الدول الصناعية الى البحث عن حلول تبعد حدوث ما هو اسوأ فكانت الكينزية علاجا مقترحا للازمة، اذ دعا John Mynard Keynes إلى التدخل الحكومي لتحقيق التوظف، ودرس العلاقة التي تربط التجارة الخارجية بمستوى التشغيل في اطار نظريته عن الدخل القومي والتجارة الخارجية، فكان للافكار الكينزية الاثر الفعال في عقد اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤ التي تعد اول دلالة على عولمة النظام الرأسمالي واقرار البرنامج المتكامل للسلع والعمل على تشجيع التعاون النقدي الدولي وتحقيق النمو المتوازن في التجارة الدولية، فكان انشاء صندوق النقد والبنك الدوليين نتاجاً للاتفاقية المذكورة آنفا واللذان اسهما في معالجة التقلبات الاقتصادية التي كانت تنتاب الاقتصادات الراسمالية، فضلا عن دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الاقتصادات الراسمالية وتنظيم العلاقات الاقتصادية الخارجية بينها وبين البلدان النامية من اجل تحقيق مزيد من التقارب مع اسواقها السلعية من خلال تعديل التشوهات التي تحصل في الاسواق النقدية في دول العالم وبخاصة الدول النامية (زكي، ١٩٨٧، ٢١٥-٢١٦).

ومع بدء النصف الثاني من عقد الاربعينات اخذت معالجات كينز تفقد اهميتها، واصبح من ضرورات استمرار الاقتصاد الرأسمالي ان تكون معالجاته نابعة من متغيرات اقتصادية ذات مدى بعيد، اذ دلت اوضاع الاقتصاد الامريكي على انه اتسم بمظاهر انكماشية، اما البلدان النامية فقد تدهورت فيها شروط التجارة الخارجية وازدادت مديونيتها، واتسمت موازين مدفوعاتها بالعجز واقتصرت صادراتها على المواد الخام، فكان رد الفعل انذاك انشاء منظمة دولية للتجارة الخارجية، الامر الذي تطلب اجراء محاولات لعقد اتفاقية متعددة الاطراف في جنيف عام ١٩٤٧ سميت بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الكات The General Agreement for Tariff and Trade (GATT) والتي هدفت إلى تحرير التجارة الدولية من القيود والتعريفات الكمركية، ولكن مع هذا فان البلدان النامية كانت ذات نفوذ محدود جدا فيها الامر الذي ادى إلى استمرار تدهور شروطها التجارية مع العالم الخارجي، وبناءاً على طلب مجموعة من هذه البلدان عقدت الامم المتحدة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (United Nations Conference for Trade and Development UNCTAD) الذي ضم الكتلة الافرو اسيوية واللاتينية في جنيف عام ١٩٦٤ مستندة

إلى اعتبار ان منظمة الجات تعمل اساسا لصالح الدول الصناعية وتـولي اهتمامـا قليلا لوضع البلدان النامية، فضلا عن حرمانها مـن حقهـا العـادل فـي النمـو الاقتصادي (النجفي، ١٩٨٨، ٣٦). ومنذ بدء عقد السبعينات اتـسمت اوضـاع التجارة الدولية بحالة عدم التوازن وتباطأت معدلات نموها وسيطرت الشركات غير الوطنية على قطاع واسع في النظام التجاري الدولي وما ان تطورت الراسمالية من نظام المنافسة إلى نظام الاحتكار حتى بدأت بتصدير راس المال بشكل استثمارات مباشرة أو غير مباشرة من خلال الشركات متعددة الجنسية خارج وطنهـا الامـم متخذة بذلك عدة اشكال منها التجارة الخارجية والمؤسسات التابعة لهـا (غـزال، ٢٠٠٣، ١٣-١٤)، وخلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي شـهد السوق الامريكي موجة من التركز الهائل لرأس المال وبدات الـشركات الـضخمة بالاستثمار خارج موطنها (الام) الامر الـذي كـان تعبيـرا واضـحا علـى دور الستراتيجية الامريكية في عولمة اقتصادها بحيث اصبح الاقتصاد العـالمي تحـت هيمنة مجموعة من الشركات الامريكية التي امتلكـت مفـاتيح الاقتـصاد للعـالم الرأسمالي والتي باتت تشكل تهديدا واسع النطاق على الاقتصاد العالمي (مـارتين وشومان، ١٩٩٨، ٢٠٧-٢٠٩).

مفاهيم العولمة الاقتصادية

تعددت مفاهيم العولمة الاقتصادية وتعددت البحوث والدراسات والمناقشات التي تناولت هذا المفهوم وما يتعلق به من موضوعات، فرواد الاقتصاد والاجتماع والسياسة ينظرون إلى العولمة على انها تعميم الجزء وتوسيع دائرته ليشمل الكـل واغلب المفاهيم عرفت العولمة Globalization على انها اكتـساب الـشيء طـابع العالمية، وجعل نطاق تطبيقه عالمياً في حين عرفها العمارنة ١٩٩٧ بانهـا نظـام عالمي جديد يقوم على العقل الالكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والابداع التقني غير المحدود دون وضع اعتبارات للانظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم (العمارنة، ١٩٩٧، ٣٥-٣٦)، وعرفها سماحة ١٩٨٨ بانها زيادة في العلاقات المتبادلة بين الامم سواء في السلع والخدمات أو في نشر المعلومات والافكار (سماحة، ١٩٩٨، ١٤). اما التعريـف الجوهري للعولمة فيراه الباحث على انه تفكيك الامم والدول والجيوش والمجتمـع والاسر والافراد وتجريدهم من القيم والاخلاق والمبادئ الدينية المقدسة، وفـرض هيمنة راسمالية على معظم الاقتصادات النامية واخضاعها لقوى الـسوق العالميـة على وفق آليات السوق بعد خصخصة المشاريع العامة في هـذه البلـدان، ويـرى الجروان، ١٩٩٨ ان العولمة تعني اندماج العالم في حقول التجارة والاسـتثمارات المباشرة وانتقال الاموال وقوة العمل والثقافات والتقنية ضمن اطار رأسمالية حرية الاسواق وخضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلـى اختـراق الحـدود القومية والى انحسار كبير في سيادة الدولـة (الجـروان، ١٩٩٨، ٢٥)، ويعتقـد

غليون، ١٩٧٧ ان ظاهرة العولمة تعني تطوراً طبيعياً للحضارة التي بدات قبل الميلاد في تقنيات الثورة التقنية الاولى المسماة بالعصر الحجري والعصر الحديدي ثم العصر الزراعي (غليون، ١٩٧٧، ١-٥)، الا ان العولمة قد شهدت تغيرا واضحا في مفاهيمها منذ النصف الثاني من عقد الثمانينات بسبب سعة المبادلات بين البلدان والمناطق وسرعة انتشار قطاع التمويل والعمليات المالية ونظم المعلوماتية والثقافية وصولا إلى الاسواق المعولمة، وبين الحيالي، ١٩٩٩ في تفسير العولمة على انها القوى التي يمكنها السيطرة على الاسواق الدولية والشركات متعددة الجنسية التي ليس لها ولاء لاي دولة أو قومية (الحيالي، ١٩٩٩، ١٢-١٣)، اما التويجري، ١٩٨٨ فقد اكد ان نظرية العولمة ماهي الا طبعة جديدة من نظرية ملء الفراغ التي فرضت على مسرح الساحة الدولية قبل خمسين عاماً ثم اعيدت صياغتها بما يتلاءم ومقتضيات الوضع المالي الجديد وبصورة تنسجم مع التطورات الكبيرة التي عرفها العالم على وفق ما يستجد من تعليمات القوة التي خرجت منتصرة في الحرب الباردة (التويجري، ١٩٨٨، ٢٧).

يتضح من خلال استقراء المفاهيم المذكورة آنفا لموضوع العولمة بانها مفهوم غير واضح نظريا وعمليا الا أن ظهور مفهوم العولمة كان على وجه التحديد في مجال المال والتجارة والاقتصاد، أي سيادة الجانب الاقتصادي وتهميش الجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية (الفزع من اللامساواة) وتوسيع النموذج الامريكي ليشمل العالم كله.

سمات العولمة

تتميز العولمة بالسمات الاتية :

اولاً-العالمية

تعني سيطرة النظام الرأسمالي وقيادته لشؤون العالم وفي المجالات كافة من خلال الاتي :

١. تعدد الشركات العملاقة متعددة الجنسية وهيمنتها مع وصفها للقوانين التي يتم فرضها على دول العالم.
٢. التطلع إلى آفاق عالمية بكل ما يتضمنه وذلك من حقوق الانسان وديمقراطية السوق والتحرر من قيود الدولة القومية.
٣. تحجيم دور السلطات السياسية والحكومات ووصفها في اطار المؤسسات المالية والتجارية العالمية.

ثانياً-تركيز الشركات متعددة الجنسية وسيطرتها

تتوزع الشركات الدولية العملاقة وفروعها بين تسع دول هي اليابان ٦٢ والولايات المتحدة ٥٣، والمانيا ٢٣، وهولندا ٤، اذ حققت ٢٠٠ شركة منها ٣٠% من الناتج العالمي حتى عام ١٩٩٥ (الحيالي، ١٩٩٩، ١٤)، وبعبارة اخرى فان مفهوم العولمة الاقتصادية القائم على الشركات الرأسمالية متخطية القوميات يختلف تماماً عن مفهوم الاقتصاد الدولي المبني على علاقات اقتصادية بين الدول ذات

السيادة المستقلة، اما في ظل العولمة فتشكل الشركات الرأسمالية غير القومية العنصر الاساس فيها فهي تضفي عليها صفة الاحتكارية وتاكيد النزعة الفردية التي ترسمها العولمة والتي يعنى بها الشركات العابرة القارات، وبناءاً على احصاءات منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD اتضح وجود ما يقرب من ٤٠ الف شركة تمتلك مصانع في ثلاث دول، ووصلت قيمة مبيعات المائة الكبرى منها إلى ما يقرب من ١,٤ بليون دولار في العام الواحد وتهيمن الشركات العابرة للقارات على ثلثي التجارة العالمية وتنجز ما يقرب من نصف هذه التجارة داخل شبكة المصانع التي تعود ملكيتها إلى الشركة الام (Nations, 1995, 16).

يتضح مما ورد آنفاً أن هذه الشركات قد صارت محور العولمة والقوة الدافعة لها، فضلا عن توافر وسائل النقل الحديثة والتكاليف المنخفضة التي تسهم في توجيه طرائق الانتاج المختلفة وتركيزها.

ثالثاً- عولمة القوانين العالمية

لقد الرأسمالية العالمية سنت القوانين بالصيغة التي تتمكن من خلالها إحكام سيطرتها على العالم على وفق الموشرات الاتية :

١. تنظيم النشاط الاقتصادي على وفق آليات السوق وتقليل دور الحكومات في التدخل في النشاط الاقتصادي.
٢. الغاء وتعديل التشريعات التي كانت تحقق بعض المكاسب للعمال والطبقة الوسطى مثل قوانين الحد الادنى للاجور ومشروعات الضمان الاجتماعي والصحي واعانات البطالة وبما يقلل اسهاماتهم المالية في هذه الامور.
٣. خصخصة المشروعات العامة وتحويل مشاريع الخدمات العامة التي تقوم بها الحكومات إلى القطاع الخاص واضفاء صفة الطابع التجاري عليها.
٤. تقليل الضرائب الكمركية التي وضعت لحماية الاقتصاد المحلي.
٥. تعطيل دور القوانين التي تتحكم في الاستثمارات الاجنبية.
٦. تعويم العملات بما يسهل التلاعب في اسعارها اذ لا توجد عملة واحدة ذات سعر صرف ثابت، فكل العملات اصبحت عائمة. وتحرص الدولة احيانا على خفص سعر صرف عملتها بهدف زيادة صادراتها وتقليل استيراداتها، فضلا عما سبق ارتبطت العولمة التي استندت إلى الفلسفة الليبرالية الحديثة بتحرير الاسواق المالية والنقدية بالتخلي عن العديد من الضوابط التقليدية التي كانت تسير العمل المصرفي والنظم النقدية لعهود طويلة، ونتيجة ذلك لم تعد الكتلة النقدية وفي ضوء عمليات التحرير خاضعة للسلطة النقدية المحلية وهي (البنوك المركزية)، لان دخول الاموال وخروجها يتم في فترات زمنية قصيرة من خلال شاشات الحاسوب وعلى نحو جعل السلطة النقدية تقف عاجزة عن الدفاع عن اسعار الصرف والفائدة والاوراق المالية في البورصات الرئيسة في العالم وهي بورصات (لندن، طوكيو، باريس)، وهكذا اصبح العالم في قبضة فئة من كبار المضاربين الذين يتاجرون بالعملات والاوراق المالية التي توفرها البنوك

وشركات التأمين وصناديق الاستثمار الدولية وصناديق التامين والمعاشات (مارتين وشومان، ١٩٩٨، ١٢).

٧. افرزت العولمة ظاهرة توسيع الفوارق بين الافراد والدول، اذ اوضحت العديد من الدراسات إلى أن العولمة كانت سببا في امتلاك ٣٥٨ غنيا في العالم ثروة تضاهي ما يملكه ٢,٥ مليار فرد من سكان الكرة الارضية، أي ما يزيد عن نصف سكان العالم البالغ ست مليارات نسمة و ٢٠% من دول العالم تستحوذ على ٨٥% من الناتج المحلي الاجمالي وعلى ٨٤% من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها ٨٥% من مجموع المدخرات العالمية (مارتين وشومان، ١٩٨٨، ١١).

٨. رفض العولمة لبعض المصطلحات التي شغلت ساحات الفكر السياسية والاقتصادية مثل العالم الثالث، والتحرر، والتقدم والتنمية الاقتصادية ولم يبق لها في نظرية العولمة أي معنى، كما ان العالم المتقدم الان اصبح يتجاهل وعلى نحو خطير مشكلات البلدان النامية، ولا يعترف بفكرة الحضارة بهدف بناء مجتمعات قادرة على تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق التوزيع العادل للثروة والدخل.

رابعاً- العولمة الثقافية

ان ثقافة أي بلد تعبر عن شخصيته وسيادته وبسبب ثورة المعلومات وعولمة التحدي انتزعت هذه الخصوصية من عدد من الدول وتعرض أمنها القومي إلى التهديد.

إن عولمة الثقافة لم تقتصر في مفهومها على الاطباق اللاقطة المنتشرة في الوقت الحاضر في معظم البلدان النامية وبشكل يثير التساؤل لانها تمثل استعمارا لحياتنا وعقولنا وتهدف في جوهرها إلى اثبات واشاعة تفوق العنصر الغربي في جوانب الحياة كافة، فضلا عن تزييف التاريخ لصالح الغرب وبالصيغة التي يعمم فيها النموذج الغربي في حياة البلدان النامية.

خامساً- منظمة التجارة العالمية

تعد منظمة التجارة العالمية احد اهم الاسس الاقتصادية لاقتصاد السوق وقاعدة مهمة من قواعد العولمة التي تقوم على ثلاثة عناصر اساسية: هي منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهي تلك القوة الفاعلة التي تحتل مكانة متميزة إلى جانب المنظمات المالية الدولية القائمة تفرض شروطا لفتح اسواق الدول امام السلع الاجنبية او لقبولها عضو يروم الانظمام إلى المنظمة، وهذا الامر جعل الولايات المتحدة والدول الصناعية تسيطر على التجارة الدولية، فضلا عما سبق تطالب العولمة بحرية انسياب رؤوس الاموال والسلع والمواد والوسائل الاعلامية والثقافية والترفيهية بين الدول ولكن دون حرية انتقال العمال، فهي تضع تشريعات خاصة بذلك وتطالب الاسواق العالمية باحقيتها في الحصول على المواد

الخام ولاسيما (الستراتيجية) منها وتستخدم القوة اذا لزم الامر للحصول عليها طالما ان امريكا صرحت ان نفط الخليج يوازي امنها القومي (الحيالي، ١٩٩٩، ١٣).

سادساً- سلطة القطب الواحد

يتجه مشروع العولمة إلى تجاهل القواعد التي استقر عليها العالم بعد الحـــربين العالميتين التي امنت هذه القواعد على وفق نوع من التوازن الدولي بحيث اعطـــى بلدان العالم الثالث مزيدا من فرص الاستفادة من المساعدات الاقتصادية والثقافية، اما العولمة فقد تلغي كل ذلك مؤكدة على سياسة سلطة القطب الواحد، وبحسب هذا التعبير لا توجد فروقات كبيرة بين النازية التي حكمت علـــى الـــضعفاء بـــالموت وامريكا التي تطمح ان يكون خمس المجتمع ثريا واربعة اخماسه فقـــراء لتـــصبح الحالة كما في شريعة الغاب.

الاستنتاجات

ان اقامة عالم راسمالي ليبرالي كبير سيبقى امرا غير قابل التحقيق شأنه في ذلك شأن النظام الماركسي الشيوعي، لاسباب تتعلق بالاقتصاد الموجه للنظام الرأسمالي بالقياس إلى سعة العالم من جهة لان مشروعها يصطدم بحقوق الامم ومـــصالحها القومية، فضلا عن تقاطعه مع هويتها الحضارية وثقافتها الخاصة ولاسيما مع الامم ذات الحضارة العريقة كالامة العربية والامة الهندية من جهة اخرى.

الخاتمـــة

يقصد بالعولمة دمج العالم كله على الرغم من وجود اختلافات كبيرة بين دولـــة وشعوبه وتباين صفاتها الاقتصادية وثقافتها وحضاراتها ودرجة تطورها داخل بنية نظام واحد في السياسة الاقتصادية والثقافية يسري عليها ويربطها بمنظومة واحدة من القوانين والقواعد والاليات خارج الوطن والتاريخ، وهذا النظام هو ديمقراطـــي ليبرالي يقوم على مبدأ اقتصاد السوق، فضلا عن ذلك يضيف النظام المذكور آنفـــا بأن العولمة هي اصدق الايديولوجيات واقربها إلى التعبير عـــن حقيقـــة الانـــسان واقدرها على تأمين سعادته ورضاه، وتتخذ من نهاية الاتحاد الـــسوفيتي وانحـــلال الايديولوجيات الشيوعية برهانا على انتصارها، ويحاول دعاة العولمة اضفاء طابع موضوعي عليها فيزعمون أن النظم الاقتصادية والتنميات الحديثة اخـــذت تـــذيب الفوارق بين الامم وتدفع بالجنس البشري بسرعة نحو التجانس وبـــذلك يـــضعون العالم جميعه امام حتمية تاريخية.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. برهان غليون، العرب وتحديات العولمة الثقافية مقدمات في عصر التشديد الروحي محاضرة القيت في المجمع الثقافي، ابو ظبي، ١٩٧٧.

٢. تقي عبد سالم، تخطيط التجارة الخارجية مع اشارة خاصة الـى تخطـيط تجـارة العـراق الخارجية، دار الرسالة للطباعة، بغداد،١٩٧٩.
٣. حسن توفيق النجفي، النظام النقدي الدولي وازمة الدول النامية، شركة اياد للطباعة الفنيـة، بغداد، ١٩٨٨.
٤. رعد كامل الحيالي، العولمة خيارات المواجهة، مطبعة الرشيد، بغداد، ١٩٩٩.
٥. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف لدول العالم الثالث، عالم المعرفة، العدد ٣١٥، المجلس الـوطني للثقافـة والفنـون والآداب، الكويت، ١٩٧٨.
٦. سيف علي الجروان، العولمة الاقتصادية واختراقها الحدود القومية للدول، مجلـة المنتـدى، المجلد ١٣، العدد ١٥٥، عمان، ١٩٩٨.
٧. صلاح الدين العمارنة، العولمة، مجلة المهندس الاردني، العدد ٦٥، الاردن، ١٩٩٧.
٨. عبد العزيز التويجري، العولمة ومستقبل العالم الاسلامي، مجلة الفرقان، ١٩٨٨.
٩. قيس ناظم غزال، اثر العولمة في الاداء الزراعي في بلدان نامية مختارة، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٣.
١٠. محمد سعيد سماحة، العولمة الامريكية والعولمة البديلة، مجلة النور، العدد ٨٥، القـاهرة، ١٩٩٨.
١١. محمد صالح القريشي وفواز جار الله الدليمي، مقدمة في الاقتصاد الدولي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٩٠.
١٢. محمد صالح تركي القريشي و ناظم محمد نوري الشمري، مبادئ علم الاقتصاد، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل١٩٩٣، .
١٣. هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، مراجعة أ.د. رمزي زكي، عالم المعرفة، العدد ٢٣٨، المجلس الـوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٨.

ثانياً- المراجع باللغة الاجنبية

1.United Nations, Conference on Trade and Development, World Investment Report, New York/Geneva, 1995.

Globalization In The Economic Ideology

ABSTRACT

The study revealed that the globalization theory and the removal of barriers as well as restrictions among the stage had drawn forth a wide argument in the international economic social and political circles whose aim was the emergence of the liberal region as an international super power that governs and controls various world field employing different policies in expressing its reality which aims at imposing its domination upon most of the world developing economies countries, subjecting it to the world market powers and curtailing the state role in it then organizing its economic activity in accordance with the market mechanism after privatization the general projects in these countries with the disappearance of the commercial nature characteristic on it, floating their currencies in such a way that makes fraudulence in their products price easy. This reflects its social effects non-preferable in the globalize countries. It requires declining comprehending the globalization theory in the form that suits the social construction of these countries.